التمثيل الوطني الفلسطيني

التمثيل الوطنيّ الفلسطينيّ

ملف من إعداد وتقديم: يوسف فخر الدين

المشاركان
(ألفبائياً)

- خليل شاهين
- مأمون الحسيني

بعد أكثر من ١٨ سنةً على توقيع اتفاقيّة أوسلو المشؤومة، تعيش الحالةُ السياسيّة الفلسطينيّة أسوأ مراحلها. فحركة التحرّر التي كانت فخرَ الشعب الفلسطينيّ، ومنجزَه الأبرز بعد النكبة، انتهت إلى سلطة حكمٍ ذاتيّ محدودة أخلّت بالوحدة الوطنيّة التي بُنيتْ على أساس برنامجٍ سياسيٍّ جامع. كما أنّها باتت ساحةً لانقساماتٍ سياسيّةٍ وجغرافيّةٍ نتيجةً لمغامرة القيادة السياسيّة في التخلّي عن الحقوق الوطنيّة الجامعة، ولطرحِها برنامجًا خاصّاً ترى فيه مصلحةً لقطاعات فلسطينيّة معيّنة. الملاحَظ أنّ هذا الانهيار ما كان ليحدث لولا تخريبُ المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ، ومنعُ عموم الشعب الفلسطينيّ من المشاركة السياسيّة عبر انتخاب مندوبيهم وعبر المؤسّسات الشعبيّة من نقاباتٍ واتحادات.

ملف الآداب الفلسطينيّ عن «التمثيل الوطنيّ الفلسطينيّ» يترافق عمدًا مع الملّف العامّ للمجلة عن «الجمهورية.» فالأرضيّة الفكريّة للملفيّن تبدو واحدة: ذلك لأنّ مُشاركة الشعب في تقرير مصيره، وإدارة شؤونه العامة، والحكم العادل، هي القضايا التي يجري البحثُ فيها هنا. وكانت الأفكار الجمهوريّة قد أسهمتْ، في ستينيّات القرن المنصرم، في بناء مؤسّسات منظّمة التحرير، بما فيها المجلسُ الوطنيّ. ونحن في هذا الملفّ إنما نحاول استعادة الأفكار التأسيسيّة للديمقراطيّة الشعبيّة التي بُنيت منظّمةُ التحرير على أساسها، محاولين الإشارة أيضًا إلى عيوب النموذج التي سمحتْ بإفشال التجربة. كما نحاول النظر في الدعوات العمليّة التي انطلقتْ مؤخّرًا من أجل إعادة انتخاب المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ ديمقراطيّاً من قِبل الفلسطينيين في كلّ مكان، بما في ذلك النّظرُ في رأيين: أحدُهما يعتبر أنّ المطالبة بـ «التمثيل الوطنيّ الفلسطينيّ» هي ترجمة فلسطينيّة لمطلب «إسقاط النظام» التي عمّت المنطقة في ربيعها الحاليّ، والآخر يعتقد أنّه يمكن انتزاعُ انتخابات للمجلس الوطنيّ من القيادة الحاليّة من دون الاضطرار إلى إسقاطها.

دمشق

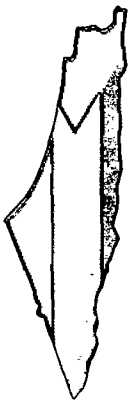

التمثيل الوطني الفلسطيني

شرعيّة التمثيل الفلسطينيّ وأفولُ المجتمع السياسيّ

□ خليل شاهين

أي مجتمع سياسي فلسطيني؟

ساهمتْ تطوّراتُ الثورات الشعبيّة العربيّة في تسليط الضوء على أزمة التفكير السياسيّ الفلسطينيّ في انفصاله عن الإرادة الشعبيّة وعن قيم الحريّة والديمقراطيّة والعدالة. وقد برز الانفصالُ في الحالة الفلسطينيّة في نمطين من التفكير في بنية النظام السياسيّ التقليديّ: في منظّمة التحرير الفلسطينيّة والسلطة وقادة الفصائل من جهة، وفي النخب الشبابيّة داخل الوطن والشتات من جهة أخرى.

نمطان من التفكير: أحدُهما يعاني التكلّسَ داخل الصندوق، فيما يتطوّرُ الآخر من خارج الصندوق وأساليب تفكيره وآليّات فعله. وفي المسافة الفاصلة بينهما، تتّسع فجوةُ التمثيل الوطنيّ بين «القيادة» والشعب، بشكلٍ لم يعد يجدي معه حصرُ الجدل الفلسطينيّ في داخل الصندوق ـ من قبيل بحث كيفيّة «إصلاح» المنظّمة، أو بحثِ العلاقة بين المنظّمة والسلطة ـ في ظلّ تغييب الإرادة الشعبيّة.

لذلك بات من السذاجة تكرارُ الحديث المجرّد عن التوافق على موقع المنظّمة والسلطة في إستراتيجيّةٍ غير قائمةٍ أصلاً أو وصلتْ إلى طريق مسدودة، أو في واقعٍ تتضارب فيه الرؤى الإستراتيجيّةُ لمستقبل القضيّة الفلسطينيّة. وفي ضوء ذلك، فإنّ الخروج من أزمةِ الفجوة بين نمطي التفكير يَدفع إلى نقاش **غياب الإستراتيجيّة الوطنيّة الشاملة**، ويَفرض تناول موقع المنظّمة والسلطة وقضيّة التمثيل في سياق سيناريوهات رؤى إستراتيجيّة.

والحال أنه يصعب الحديثُ عن **نظام سياسيّ فلسطينيّ واحد**، ولاسيّما مع تشظّي السلطتين في الضفّة وغزّة، واحتمالات وصول مسار المصالحة الراهن إلى «انقسام توافقيّ» يحيل قضيّةَ التمثيل الوطنيّ على مستقبلٍ مجهول. وفي أحسن الأحوال، يمكن الحديثُ عن مجتمعٍ سياسيّ فلسطينيّ يتشكّل من:

١) قوى وطنيّةٍ دخل معظمُها في مرحلة انهيار بنيته التقليديّة، ومعها نقاباتٌ وأطرٌ جماهيريّة ما عادت جماهيريّة.

٢) قوى إسلاميّةٍ تتجه نحو ذروة الأزمة، مع ميل متزايد إلى العمل السياسيّ تحت سقف أوسلو. وهذا يعني أنّ المجتمع السياسيّ التقليديّ دخل آخر مراحل أفوله مع انهيار بنية حركة التحرّر التقليديّة، فضلاً عن الافتراق بين برامجها وبرامج التيّار الإسلاميّ. وترتّبَ على ذلك قطْعٌ في ديناميكيّة التأثير المتبادل بين المجتمع السياسيّ من جهة، والمنظّمة والسلطة من جهة ثانية، والجمهور من جهةٍ ثالثة.

وهناك مَنْ يشكّكُ في صحّةِ الحديث عن **مجتمعٍ سياسيٍّ** أصلاً، مع تشظّي الواقع الفلسطينيّ إلى مجتمعاتٍ في الوطن والشتات، وسعي السلطة والفصائل إلى التكيّف في كيانات جيوسياسيّة ـ على ما تجلّى في سيطرة «حماس» على غزّة، وفرض كيانٍ سياسيٍّ يهيمن على إدارته حزبٌ واحدٌ، ويرسّخ في إطاره بنيةً اقتصاديّةً واجتماعيّةً وقانونيّةً تفترقُ مع البنية القائمة على أجزاء من الضفّة. بكلماتٍ أخرى، يسهم في الحكم على أفول دور المجتمع السياسيّ التقليديّ واقعُ السلطتين في الضفّة والقطاع، إذ يمكن تمييزُ مسارين مختلفين لكنّهما يلتقيان عند نهايةٍ واحدةٍ في علاقةِ كلٍّ منهما بالمجتمع السياسيّ:

ففي حين يترسّخُ في القطاع نظامُ هيمنة الحزب الواحد مع إقصاء جميع الفصائل الأخرى، يَجْنح المسارُ المتشكّلُ في الضفّة إلى إقصاء جميع الفصائل عن المشاركة في صنع القرار السياسيّ، ولاسيّما حركة فتح التي كانت تهيمن على قيادة منظّمة التحرير والسلطة حتى الانتخابات التشريعيّة الثانية.

المجتمعُ السياسيُّ وأزمة الشرعيّة

أسهم ما ورد أعلاه في تعميق أزمة الشرعيّة التي تعانيها مجملُ مكوّنات المجتمع السياسيّ. فقد تآكلتْ شرعيّةُ النظام السياسيّ القائم على مستوى السلطة بعد انتهاءِ ولاية الرئيس والمجلس التشريعيّ، وعلى مستوى المنظّمة في ظلّ تراجع دورها ومكانتها التمثيليّة للشعب الفلسطينيّ في الوطن والشتات. وثمّة محاولات لإعادة تجديد شرعيّة السلطة والمنظّمة من خلال «حكومة توافق وطنيّ» تعمل على إدارة الانقسام حتى إجراء انتخابات الرئاسة والمجلسين التشريعيّ والوطنيّ، بما ينطوي عليه ذلك من إطالة أمدِ الواقع الراهن عبر التمديد لسلطةِ الحكم الذاتيّ أربعَ سنواتٍ جديدة تلي الانتخابات، من دون وجود مؤشّرات على إمكانيّةِ تحويلها إلى دولةٍ في المدى المنظور على الأقل.

إنّ استمرار الواقع الراهن يعني مزيدًا من التكيّف مع نتائج تقدّم المشروع الصهيونيّ بالاستفادة من مسار أوسلو. وفي حالٍ كهذه، لا يمكن البحثُ عن تجديد شرعيّة السلطة بالاستناد إلى محدّدات اتفاق أوسلو وملحقاته الاقتصاديّة والأمنيّة.

لقد تآكلتْ شرعيّةُ تمثيل المنظّمة، التي كانت مستمدّةً من ولاء الشعب لدورها كحركةِ تحرّرٍ في مواجهة الاحتلال، لصالح تنامي شرعيّةِ السلطة، المستمدّةِ من اتّفاق مع

إنّ السلطة، بشكلها ووظائفها الحاليّة، تعدُّ أحدَ أهمِّ شروط بقاء الوضع القائم، وعبئًا على التفكير في الخيارات المتاحة أمام الشعب الفلسطيني.

الاحتلال، ومن غطاءٍ دوليّ أدّى فيه المانحون دورًا في توسيع نطاق شبكة العلاقات الزبائنيّة بين السلطة وجمهورٍ واسع من المنتفعين في مؤسّسات السلطة المدنيّة والأمنيّة والنخب الجديدة التي تبوّأتْ أهمّ المناصب في هرم السلطة ودانت بالولاء لرأس السلطة و«فتح.» وما عاد يمكن تجديدُ امتثال الإرادة الشعبيّة لشرعيّةِ «الطليعة الفتحاويّة» أو السلطة في ظلّ تهميش المنظّمة ومؤسّساتها، وإقصاءِ الشتات عن صنع القرار، وتجاهلِ فلسطينيّي ١٩٤٨، وتهشيم المجتمع الفلسطينيّ على مقاس تقسيمات أوسلو لمناطق أ وب وج، و«تأجيل» بحث قضايا بحجم القدس والاستيطان واللاجئين إلى مرحلةٍ تفاوضيّة قد لا تأتي أبدًا.

وفي المقابل، لم يكن لأزمة السلطة أن تستفحلَ إلى هذا الحدّ لو لم تقابلْها أزمةٌ في شرعيّة القوى المعارضة. فهذه القوى تحاول أن تستمدَّ شرعيّتَها من شعاراتٍ وبرامجَ تُواصل ادّعاءَ تمثيل مصالح الشعب من دون أن تحصلَ على تفويض شعبيٍّ يعزّز هذا الادّعاء ـ لا عبر صناديق الاقتراع، ولا عبر إعادةِ الاعتبار لشرعيّة المقاومة ضدّ الاحتلال، ولا بالتمرّد على شرعيّةٍ فقدتْها سلطتا الضفّة والقطاع، ولا عبر التجديد في بناها التنظيميّة.

وعلى الرغم من انسداد الأفق أمام تجديد الشرعيّة خارج الإرادة الشعبيّة، فلا تزال الفرضيّاتُ السائدة في الجدل الفلسطينيّ حول الشرعيّة ودور المنظّمة والسلطة تنطلق من «الفهم الرسميّ» الفلسطينيّ للسياق العامّ لمسار أوسلو، الذي يربط ما بين سلطةِ الحكم الذاتيّ المحدود والدولة؛ بين مرحلة «انتقاليّة» انتهت ومرحلةٍ «نهائيّة» تحيط الشكوك بكيفيّة انتهائها. ومن حيث النتائج العمليّة لهذا التفكير السياسيّ، فإنّ استمرار التسليم بإمكانيّةِ بناء مؤسّسات الدولة في ظلّ احتلالٍ لا يؤْمن أصلاً بإنهاء الاحتلال والاستيطان يعني تحوّلَ بقاء السلطة إلى هدفٍ بحدّ ذاته.

وهكذا تجري محاولة تجديد شرعيّةِ «ولاية السلطة،» المستمدّةِ أساسًا من محدّدات اتفاق أوسلو ومن الدعم السياسيّ والماليّ الخارجيّ، في انتظار بناء شرعيّةِ «سيادة السلطة،» أي قيام دولةٍ لا تبدو في متناول اليد وفق شروطِ التسوية الحاليّة الماثلة بشكلٍ ساحق لصالح دولةِ الاحتلال.

غير أنّ هناك سيناريوهاتٍ عدّة قد تتحكّم بمآل السلطة خارج نطاق هذه الفرضيّة: بعضُها لا يقطع مع احتمال الدولة؛ وبعضُها يتنبّأ بانهيار السلطة بفعل الضغوط أو بفعل إجراءاتٍ إسرائيليّةٍ تفضي إلى إعادةِ الاحتلال بالكامل أو تحْيي مشروعَ «الوطن البديل» في الأردن.

أما الخيارات الأكثر تحبيذًا لخدمة القضيّة الفلسطينيّة، وهي محدودةٌ لكنها حاسمة التأثير إنْ أحسن استخدامُها، فلا تبدو ممكنةً في ظلّ هذه السيناريوهات وفي ظلّ ما يغذّي تقدّمَها من تفكير سياسيّ فلسطينيّ يعمل ليومه ويبقى أسيرًا لميزان قوًى يزيده اختلالاً تقدّمُ المشروع الصهيونيّ الاستيطانيّ نفسه! والحقّ أنّ لقطة البدء في تبنّي خيارات بديلة يجري التلويحُ ببعضها ـ من قبيل حلّ السلطة أو التحلّل من بعض التزاماتها ـ تكمن في شقّ مسار جديد يركّز على بناء الحامل الوطنيّ لمشروع إستراتيجيّ جمعيّ لا يتكيّف مع نتائج تقدّم المشروع الصهيونيّ على الأرض، بل يسعى إلى التمرّد عليها عبر عمليّة كفاحيّة طويلة وشاقّة، تُحصّنها الإرادةُ الشعبية. وهو مسار يقتضي إعادةَ بناء حركة التحرير الوطنيّ وصفتها التمثيليّة الجمعيّة. وإنها لمهمّةٌ كبرى قد لا تتوفّر شروطُ تحقيقها في سياق أفول المجتمع السياسيّ التقليديّ وتآكل شرعيّته.

الحراك الشبابيّ الفلسطينيّ الجديد

لكنْ، في المقابل، ثمة مسارٌ جديدٌ تطوّر منذ بدايات العام ٢٠١١. إنه حراكٌ شبابيّ فلسطينيّ ينتمي إلى نمط مغاير من التفكير السياسيّ التقليديّ، وينمو على إيقاع الانتفاضات الشعبيّة الرامية إلى تغيير الأنظمة في عددٍ من البلدان العربيّة.

هذا الحراك ما زال يحاول أن يبلورَ شعاراتٍ تحظى بإجماع شعبيٍّ في الوطن والشتات، مثل إنهاء الانقسام، ووقف الرهان على المفاوضات، وإعادة بناء المنظّمة عبر عمليّةٍ انتخابيّةٍ تعيد الاعتبارَ إلى الإرادة الشعبيّة، ومحاربة الفساد، وغير ذلك من أهدافٍ تبدو متقدّمةً على دعوات معظم الفصائل إلى إجراء إصلاح سياسيٍّ وإداريٍّ على مستوى المنظّمة والسلطة، وتذهب أبعدَ من محاولات السلطة تجديدَ شرعيّةِ ولايتها (أمام الخارج أساسًا) بديلاً من إعادة بناءِ شرعيّة التمثيل أولاً من خلال منظّمة التحرير.

وعلى الرغم من الثغرات التي أثّرتْ في تطوّر هذا الحراك، فلا تزال الفرصة متاحةً أمامه لتوليد آليّاتِ ضغطٍ باتّجاه إحداث تغيير شاملٍ في بنية النظام السياسيّ الفلسطينيّ، وذلك من خلال المطالبة «بإعادة بناء المنظّمة بشكل ديمقراطيّ» عبر الانتخاب (حيث أمكن ذلك)، لا بإصلاحها فقط، أو بتجديد شرعيّة «ولاية السلطة» فحسب. وهو مطلبٌ يترافق مع التمسّك بوجوب وضع إستراتيجيّة وطنيّة شاملة تعتمد خياراتٍ بديلةً من التفاوض، وتؤْمن بأن لا حلّ وطنياً للقضيّة الفلسطينيّة في الأفق. وهذا يعيدُ فتح المجال أمام التفكير بالسيناريوهات المحتملة لمصير السلطة وعلاقتها بالمنظّمة، في غياب إمكانيّة التوصّل إلى تسويةٍ تجعل الدولةَ المستقلّة على خطّ الرابع من حزيران ١٩٦٧ قاب قوسين أو أدنى.

إنّ من شأن توفير متطلّبات تطوّر هذا الحراك الشبابيّ والشعبيّ أن يعيد الاعتبار إلى موقع الحالة الفلسطينيّة في سياق «الربيع العربيّ،» ليدحض الادّعاءَ بأنّ الوضع

الفلسطينيّ مختلف وذو خصوصيّة، متجاهلاً أنّ الانتفاضات العربيّة هي أيضًا كذلك تبعًا لطبيعة المجتمعات العربيّة والظروف التي تندلع فيها. لكن ثمة ثلاثة مشتركات:

١) أنّها كلّها تنشد الحريّةَ والديمقراطيّة والعدالة؛

٢) أنها تؤكّد وحدة المصير العربيّ وارتباطه اليوم بالنجاح في انتقالِ تلك الانتفاضات إلى ثوراتٍ مكتملةٍ قادرةٍ على تمكين الشعوب العربيّة من تقرير مصيرها بنفسها بعيدًا عن الهيمنة الخارجيّة؛

٣) أنّها تعيد الاعتبارَ إلى مسار التحرّر الوطنيّ الذي لم يكتملْ بمسار «الثورات» العربيّة السابقة ضدّ الاستعمار بسبب افتقاره إلى جوهر عمليّةِ التحرّر، ألا وهو الفكاك من التبعيّة والهيمنة، لا الوجود الاستعماريّ العسكريّ المباشر فقط.

نحن باختصار أمام مقدّماتٍ لثورات على الثورات التي أعادت إنتاجَ الاستبداد الداخليّ والتبعيّةِ الخارجيّة طوال العقود الماضية. وهذا هو جوهرُ عمليّةِ استكمال مهمّات التحرّر الوطنيّ التي يتصدّرُها الشباب في عدد من البلدان العربيّة اليوم. وفي هذا السياق التحرريّ المعبّر عن إرادة الشعوب، تلتقي أهدافُ الشعب الفلسطينيّ مع جوهر مسارات استكمال مسيرة التحرّر والديمقراطيّة في عددٍ من البلدان العربيّة.

لكنّ الشعار الذي رفعته ثورتا تونس ومصر، «الشعبُ يريد إسقاطَ النظام،» ربما أفضى إلى ارتباكٍ في تحديد الشعار الناظم للحراك الشعبيّ الفلسطينيّ في المرحلة السابقة، لاسيّما في وضعٍ تتنافس فيه سلطتان (نظامان) في الضفّة والقطاع تحت سقف محدّداتٍ يفرضها نظامُ الحكم العسكريّ الكولونياليّ الإسرائيليّ على السلطتين ـ النظامين ومآل تطورهما؛ فأيُّ نظام أجدر بالإسقاط في الحالة الفلسطينيّة؟!

ولا تبدو القيمُ المشتركة ذاتُها قابلةً للتحقّق من دون شقّ مسار قد يفضي إلى التصادم مع النظام الفلسطينيّ القائم (أو لنقل النظامين)، وإلى فرض العمل على إعادةِ بنائه كحاملٍ وطنيٍّ لهذه القيم التي تتناقض مع السلطة الفلسطينيّة بوصفها وكيلاً لسلطة الاحتلال، وعبئًا على التغيير.

ولا ينبغي أن يقودَ ذلك إلى استنتاج يتبنّى خيارَ الحلِّ الفوريِّ للسلطة، بل إلى إعادة النظر في شكلها ووظائفها بشكلٍ انتقاليٍّ تدريجيٍّ يتيح المجالَ أمام بناء سلطةٍ جديدةٍ تدير شؤونَ المجتمعات الفلسطينيّة تحت الاحتلال: «سلطة حركة التحرّر الوطنيّ» التي تحظى بدعم الإرادة الشعبيّة، وإنْ تعذّرَ إجراءُ الانتخابات، وذلك على قاعدة إعادة الاعتبار لبرنامج حركةِ التحرّر الوطنيّ، وإنهاءِ الانقسام، استعدادًا لخيارات قد يكون من بينها حلُّ السلطة وتسليمُ مفاتيحها إلى منظّمةِ التحرير لا سلطةِ الاحتلال.

يمكن القول، إذن، إنّ مفتاح التفكير في الخيارات البديلة يكمن في عدم السماح باستمرار الوضع القائم، سواء على مستوى المنظّمة أو السلطة، بما ينطوي عليه من ميّزات لصالح دولة الاحتلال، ولاسيّما من حيث توفير الوقتِ والغطاء السياسيّ اللذين تحتاجهما لمواصلة مشروعها الاستيطانيّ وفرض دولة الكانتونات ذات الحدود المؤقّتة. وهذا يتطلّب سياسةً مثابرةً وطويلةَ الأمد لتغيير عناصر ميزان القوى لصالحِ دعم قضيّةِ الشعب الفلسطينيّ.

نحو تحرير التفكير من خارج الصندوق

إنّ السلطة، بشكلها ووظائفها الحاليّة، تعدُّ أحدَ أهمِّ شروط بقاء الوضع القائم، وعبئًا على التفكير في الخيارات المتاحة أمام الشعب الفلسطيني، ولاسيّما من حيث حجمُ المصالح السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة، وشبكةُ العلاقات الزبائنيّة المرتبطة بالسلطة، التي تضخّمتْ، بنيةً ودورًا ومالاً، على حساب منظّمةِ التحرير. يضاف إلى ذلك تأثيرُ الانقسام الداخليّ، والانكشافُ على عوامل الضغطِ والتدخّلات الخارجيّة في مدِّ سلطتي الضفّة والقطاع بأسباب البقاء طوال السنواتِ الماضية، وربما لفترةٍ أخرى قادمة.

ومع ذلك، فليس منطقيًا تأجيلُ البحث في مستقبل السلطة إلى حين التوافق على إستراتيجيّةٍ وطنيّةٍ شاملة، ولا تأجيلُ البحث في هذه بانتظار مستقبل تلك؛ فالمقاربتان مترابطتان، وإنْ كانت الخيارات بشأن مصيرِ السلطة مطروحةً على طاولة البحث الراهن أكثرَ من الجدلِ حول خيارات الحلولِ الإستراتيجيّة للقضيّة الفلسطينيّة. ويفسّرُ هذا الاستعصاءُ في تبنّي خيارات بديلة التباينَ في تحديد شعار موحّدٍ ينظم إيقاعَ الحراك الشعبيّ الفلسطينيّ، ولاسيّما بعدما تبيّن أنّ شعار «الشعب يريد إنهاء الانقسام» قابلٌ للاحتواء من قِبل سلطتي الضفّة والقطاع، قبل توقيع اتفاق المصالحة وبعده، وكذلك بعد إعادةِ الاعتبار إلى حقِّ اللاجئين في العودة إلى ديارهم من خلال مسيرات العودة نحو فلسطين من لبنان والأردن والجولان.

لكنْ، على الرغم من التباين الراهن في الشعارات، لا يتوجّب التقليلُ من شأن مجموعات من الشباب الفلسطينيِّ استلهمتْ روحَ القدرة على التغييرِ من ثورتيْ تونس ومصر أولاً، ومنهجَ التفكير من خارج المجتمع السياسيّ التقليديّ ثانيًا، لترسي بذلك المقدّمات المطلوبةَ لشقِّ مسار فلسطينيٍّ جديد، يستكمل مهمّات التحرّر الوطنيّ عبر إعادةِ بناء الحركةِ الوطنيّة بالوسائل الديمقراطيّة، ولاسيّما عبر انتخابات المجلس الوطنيّ وهيئاتِ منظّمة التحرير ـ وهو ما يعادلُ فلسطينيًا شعارَ الثورات العربيّة «الشعب يريد إسقاط النظام.»

ويعني ذلك أنّ الوعي الفلسطينيّ الشبابيّ لا يتشكّل فقط خارج النظام السياسيّ التقليديّ، بل في مواجهته أيضًا. ذلك لأنّ دفعَ عمليّة الدمقرطة حتى نهايتها في إعادة بناء الحركة الوطنيّة أمرٌ قد لا تحتمله الهياكلُ والبرامجُ السائدة في المنظّمة والسلطة والفصائل نفسِها في ظلِّ اضمحلال شرعيّتها أمام إرادةٍ شعبيّةٍ لا يُتوقّع ـ إذا نجحت في فرض إعادة بناء التمثيل وفق مبدأ الانتخاب ـ أن تقبلَ بإعادةِ بناء نظام سياسيٍّ جديد على أنقاض النظام السياسيِّ التقليديِّ القائمِ.

رام الله

خليل شاهين

كاتب فلسطينيّ. مدير البحوث في المركز الفلسطينيِّ لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجيّة ـ مسارات، رام الله.

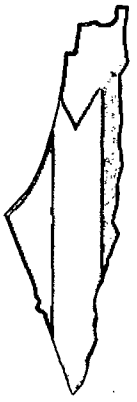

التمثيل الوطني الفلسطيني

منظّمة التحرير ودروب الإصلاح الوعرة

□ مأمون الحسيني

لعلّ من أكثر الأمور اللافتة في الثورات والانتفاضات العربيّة، التي ما زالت تتقلّب على نارٍ حاميةٍ، هو عدمُ امتلاكها (أقلّه حتى الآن) حساسيّةً قوميّةً واضحةً تجاه فلسطين وشعبها.

على أنّ هذا الشعب، وإنْ كان لا يستطيع، بحكم تجربته وتضحياته، أن ينْكر على أشقّائه سعيَهم إلى الحريّة والديمقراطيّة والعدالة الاجتماعيّة، وإيلاءَهم هذه العناوينَ الأولويّةَ في برامجهم وحراكهم، فإنّه يحاول إيجادَ موطئ قدمٍ له في خريطة اللوحة المعقّدة التي ترتسم في المنطقة على وقع أمورٍ أربعة: ١) النزاعات الأهليّة التي تعمّ معظمَ البلدان العربيّة. ٢) ارتفاع منسوب التدخّل الدوليّ والإقليميّ الهادف إلى انتزاع مكاسب ومناطق نفوذ تؤهّل صاحبَه لاحتلال موقعٍ مؤثّرٍ في النظام الدوليّ والإقليميّ المقبل. ٣) تصعيد إسرائيل إجراءاتها الاستيطانيّة في القدس والضفّة الغربيّة. ٤) ارتباك القيادات الفلسطينيّة التي تنوس بين التوجّه الجادّ نحو المصالحة الداخليّة، وبين العودة إلى المفاوضات التي تُخرج إسرائيلَ من العزلة وتمنحها المزيدَ من الوقت لاستكمال أعمال التهويد والاستيطان.

في ظلّ هذه الصورة الباهتة المعالم، وفي إطار البحث عن مساحة للتموضع الاستراتيجيّ والسياسيّ خلال المرحلة المقبلة، وعلى خلفيّة اتفاق حركتيْ «فتح» و«حماس» وبقيّة الفصائل الفلسطينيّة على المصالحة الوطنيّة وعلى رزمة إجراءاتٍ كفيلةٍ بتحقيق ذلك، يتواصل النقاشُ حول مصير منظمة التحرير الفلسطينيّة. المعلوم أنّ هذا الوعاء الوطنيّ الجامع تعرّض للسطو من قبل قيادة «فتح» تارةً، وللإهمال والتهميش تارةً أخرى. والمعلوم أيضًا أنّ مصيره تعرّض للخطر الفعليّ منذ اتفاقيّة أوسلو على يد القيادة الفلسطينيّة الرسميّة التي أقامت سلطةَ الحكم الذاتيّ وأفصح سلوكُها السياسيّ عن الرغبة في اعتماد المفاوضات خيارًا استراتيجيّاً، وفي التخلّص من «عبء» ما ترمز إليه المنظّمةُ من حقوقٍ تاريخيّة (ولا سيّما حقّ عودة اللاجئين)، وفي التخلّص أيضًا من مسؤوليّة القيادة الفلسطينيّة حيال عربَ ٤٨ الذين لم تجرؤ على مقاربة أوضاعهم ومستقبلهم المفتوح على المجهول مع تحوّل الدولة العبريّة إلى دولة أپارتهايد.

ولعلّ ما زاد الخشيةَ من إمكانيّة شطب منظّمة التحرير هو توجّهُ السلطة إلى الأمم المتحدة لنيل الاعتراف الأمميّ بالدولة الفلسطينيّة. فقد قدّر العديدُ من الخبراء القانونيين أنّ هذا الاعتراف (الذي لم يتحقّقْ) سيُلغي الوضعيّة القانونيّة التي تتمتّع بها المنظمةُ في الأمم المتحدة ومؤسّساتِها منذ العام ١٩٧٥؛ كما سيؤثّر سلبًا في تمثيل حقّ تقرير المصير لأنه حقّ يخصّ كلّ الفلسطينيين داخل الوطن المحتلّ أو خارجه؛ وسيهدّد بشكل كبير حقّ اللاجئين في العودة إلى ديارهم وأملاكهم. وبحسب محمد أبو هاشم، الباحثِ القانونيّ الفلسطينيّ في جامعة يورك البريطانيّة، فإنّ إعلان الدولة والاعتراف الأمميّ بها سيؤدّيان إلى إسقاط حقّ العودة، وإلى تحوّل المنظمة من ممثّلٍ للكلّ الفلسطينيّ إلى «منظّمة مجتمع مدنيّ» تُعنى بحقوق اللاجئ الفلسطينيّ؛ كما سيُسقطان خيارَ «الدولة الواحدة على كامل فلسطين التاريخيّة،» ويحوّلان القضيّةَ الفلسطينيّةَ من قضيّة إنهاء احتلال إلى قضيّة نزاعٍ حدوديّ بين دولتين.

قبل الوقوف على بعض المقاربات المتعلّقة بإصلاح منظّمة التحرير وتفعيلها، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ طرفَي المعادلة الفلسطينيّة (فتح وحماس) لم يقدّما، حتى الآن، أيَّ دليل جدّيّ على رغبتهما في إخراج المنظّمة من متاهتها، وتغليب المصلحة الوطنيّة على المصالح الحزبيّة والفئويّة والشخصيّة:

- فـ «فتح» ترى أنّ المنظمة آخرُ قلعةٍ تسيطر عليها بعد رحيل زعيمها التاريخيّ ياسر عرفات، وعقب خسارتها انتخابات المجلس التشريعيّ عام ٢٠٠٦ أمام «حماس» وانكفائها عن غزّة. وما يزيد الأمرَ تعقيدًا بالنسبة إليها هو أنّ مصير المنظمة، التي تسعى إلى استخدامها رصيدًا أساسيّاً في حسابها الفلسطينيّ والإقليميّ، مرتبطٌ بمصير المفاوضات؛ فإذا تقدّمت المفاوضاتُ تراجعت المنظّمة، والعكس صحيح، من دون أن تصل جهودُ إحيائها إلى نتيجةٍ حاسمة.

- أما «حماس،» فمنذ أن تأسّستْ عام ١٩٨٧ وهي لا تعترف بالمنظّمة ممثّلاً شرعيّاً وحيدًا للشعب الفلسطينيّ، بل طَرحتْ نفسَها بديلاً لها من موقع

الاختلاف الإيديولوجيّ والسياسيّ. ويبدو أنّ ثمة عوامل ساهمتْ في دفع هذه الحركة الإسلاميّة إلى القبول بمبدإ الانخراط في إطار منظّمة التحرير:

أ) بقاء المنظّمة على قيد الحياة رغم ما اعتراها من ترهّل (ولا سيّما بعد قيام السلطة الفلسطينيّة في مايو ١٩٩٤)، ورغم كافّة محاولات خلق منظّمة بديلة أو موازية لها، وصعوبة النيل من قوة وشرعيّة تمثيلها للشعب الفلسطينيّ على مختلف الصُّعد.

ب) تغيّر موازين القوى الداخليّة، وحاجة «حماس» إلى اكتساب الشرعيّة من خلال هذه المنظّمة استنادًا إلى آليّات الديمقراطيّة والانتخابات، بملحظ أنّ الانتفاضات العربيّة أشّرتْ بوضوح إلى عدم إمكانيّة استمرار ظاهرة حكم الحزب الواحد، وضرورة الاستعاضة عن ذلك بنظام الشراكة السياسيّة حيث تلعب جماعاتُ الإخوان المسلمين دورَ الشريك الأكبر الساعي إلى تغيير الانطباعات النمطيّة عن الإسلام السياسيّ... من دون أن يلغي ذلك إمكانيّةَ محاولة وراثة «فتح» والتيّار الوطنيّ الفلسطينيّ في زعامة منظّمة التحرير وإلحاقها بالمشروع الإسلاميّ العالميّ الذي يبشّر قادةُ التنظيمات الإسلاميّة ببسطِ نفوذِه على مجمل الدول العربيّة.

في كلّ الأحوال، وبصرف النظر عن مدى جدّيّة الأطراف الفلسطينيّة في ملفّ المنظّمة والمصالحة عمومًا، فإنّ ثمة ضرورةً لنقل نقاش هذا الملفّ من دهاليز القوى السياسيّة إلى فضاء الشارع وتعبيراته الاجتماعيّة المختلفة. ولعلّ المدخلَ الصحيح هو تحديد المفهوم المطلوب إنجازُه على صعيد المنظّمة. ولأنّ المفهوم الأكثر تداولاً هو مفهومُ «الإصلاح العميق والشامل الذي يقود إلى تفعيل المنظّمة وتطوير دورها وأدائها،» فإنّ معظم الاجتهادات تنصبّ في هذا الاتجاه. وهذا يقتضي إجراءَ نقدٍ جريءٍ لأداء المنظّمة في السابق، وتشخيصَ الواقع الفلسطينيّ الراهن، بحيث يتمّ أخذُ المستجدّات في الاعتبار: سواءٌ من حيث ضمُّ فصائل جديدة ونُخبٍ شبابيّةٍ ومنظّمات مجتمع مدنيّ إلى هياكل المنظّمة وهيئاتها المختلفة، أو من حيث شمولُ الإصلاح للتنظيم الهيكليّ والمؤسّساتيّ والميثاق والبرنامج السياسيّ والخطاب السياسيّ والإعلاميّ وسواه، وأن يشيَّد ذلك على أسسٍ تستند إلى مبدإ الشراكة الحقيقيّة البعيدة عن التهميش أو الاحتكار أو الإقصاء أو التخوين أو المحاصصة.

في موازاة ذلك، يجب أن تأخذ عمليّةُ الإصلاح المنشود في الاعتبار المستجدّات السياسيّةَ الداخليّةَ والإسرائيليّة والإقليميّة والدوليّة، وكيفيّة نسج العلاقات والتحالفات على قاعدة برنامج سياسيّ يستند إلى وثيقة القاهرة ووثيقة الوفاق الوطنيّ واتفاق مكّة ووثيقة المصالحة الفلسطينيّة الأخيرة. كما ينبغي أن تترافق عمليّةُ إصلاح المنظّمة مع إصلاح جدّيّ للسلطة الفلسطينيّة ومؤسّساتها وهياكلها، وإعادة تحديد الحدود بين مهامّ المنظمة والسلطة. تضاف إلى ذلك ضرورةُ إصلاح فصائل المنظّمة، قيادةً ومؤسّساتٍ وبرامجَ وأساليب.

على هذه الأرضيّة، لا بدّ من أن تنتظم عمليّةُ إصلاح المنظمة في اتجاهاتٍ ثلاثة:

١) الأول يتصل برزمة عناوين أهمُّها: التأكيد على تعزيز الوحدة الوطنيّة والمجتمعيّة والسِّلْم الأهليّ؛ الالتزام بالثوابت الوطنيّة المجْمَع عليها؛ فتح نقاش عامّ حول الميثاق الوطنيّ الفلسطينيّ ومدى استجابته للمستجدّات؛ التوافق على برنامج وطنيّ يتعلّق بالأهداف الإستراتيجيّة والتكتيكيّة ووضع الآليّات اللازمة لذلك؛ إنهاء ثنائيّة الانقسام الفلسطينيّ إلى «تيّار مقاوم» و«تيّار مفاوض»؛ تأكيد دور منظّمة التحرير مرجعيّةً وطنيّةً عليا وممثّلاً شرعياً ووحيدًا للشعب الفلسطينيّ.

٢) الاتجاه الثاني يتعلّق بالجوانب التنظيميّة. وهنا لا بدّ من السعي الجادّ إلى ضمّ «حماس» و«الجهاد الإسلاميّ» إلى المنظّمة على الأسُس الآنفة الذكر ووفق آليّاتٍ متّفقٍ عليها. كما تنبغي إعادةُ النظر في نِسَب تمثيل الفصائل، والمنظّمات الشعبيّة والمهنيّة، والجاليات في المهاجر، والشخصيّات الوطنيّة والفعّاليّات، في المجلس الوطنيّ، وذلك في ضوء المتغيّرات، ولمصلحة أوسع تمثيل حقيقيّ لملايين الفلسطينيين في الوطن والشتات. ومن ثم يجب التحضيرُ لإجراء انتخابات لهذا المجلس، الذي ينبغي تجديدُ شبابه بشكل دوريّ عن طريق هذه الانتخابات وفق قانون التمثيل النسبيّ، ومع التوافق على نسبة الحسم، وضمان أوسع مشاركة وطنيّة في رسم آليّة اختيار أعضائه في المناطق التي تضمّ تجمّعاتٍ فلسطينيّة يصعب إجراءُ الانتخابات فيها. على أن يَتْبع ذلك انتخابُ مجلس مركزيّ جديد من قِبل أعضاء المجلس الوطنيّ، ومن ثم انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذيّة بما يَضْمن أوسعَ مشاركةٍ للفصائل والمنظّمات والشخصيّات المستقلّة.

وبالتوازي مع هذه المهامّ العاجلة التي تتطلّب استنفارًا استثنائيّاً لورش عملٍ تصوغ آليّاتٍ خلّاقةً لترجمتها، لا بدّ من إصلاح دوائر المنظمة وتفعيلها وفق أسس مهنيّة سليمة ورفدِها بطاقاتٍ شابّةٍ لضمان قيامها بواجبها بكفاءة عالية، وتفعيل دور النقابات والاتحادات الشعبيّة وضمان إجراء الانتخابات النزيهة والحرّة فيها بشكل دوريّ. يضاف إلى ذلك تفعيلُ دور السفارات الفلسطينيّة في الخارج ورفدُها بالكفاءات المهنيّة، والتأكيدُ على انتظام انعقاد المجلس الوطنيّ والهيئات المنبثقة عنه وفق لوائح وأنظمة المنظّمة القائمة وما يدخل عليها من تعديلاتٍ جديدة، وإقامةُ هيئات رقابيّة فاعلة على مؤسّسات

لا بُدّ من إعادة التأكيد أنّ المنظّمة هي مرجعيّة السلطة الفلسطينيّة، ولا بدّ من فكّ الارتباط بين رئاستيهما ومؤسّساتهما وهياكلهما، وتحديدِ صلاحيّات كلّ منهما.

المنظّمة لمواجهة أيّ فساد أو تسيّب إداريّ وماليّ.

٣) الاتجاه الثالث يتّصل بالعلاقة بين المنظّمة والسلطة، وهي علاقةٌ اتّخذتْ في السنوات الماضية مسارًا كارثيّاً همّش المنظّمة وحوّلها أداةً استعماليّةً بحتةً يمكن إشهارُ رايتها وقتَ الضرورة. هنا، لا بدّ من إعادة التأكيد أنّ المنظّمة هي مرجعيّة السلطة الفلسطينيّة، ولا بدّ من فكّ الارتباط بين رئاستيهما ومؤسّساتهما وهياكلهما، وتحديدِ صلاحيّات كلّ منهما، ووضعِ ضوابط قانونيّة تحدّد العلاقة بينهما على أساس التكامل.

ومع ذلك، وعلى رغم كلّ ما يساق من مقترحات للنهوض بالمنظّمة، التي يبدو أنّ الجهود الرامية إلى إصلاحها جُمّدتْ بانتظار نتائج الجولة الجديدة من الانبطاح الرسميّ الفلسطينيّ أمام ضغوط «الرباعيّة» التي أفضت إلى عقد «لقاءات عمّان» الفلسطينيّة ـ الإسرائيليّة، فإنّ واقع الحال يشير إلى أنّ الأوضاع الفلسطينيّة، سواء ما تعلّق منها بالنظام السياسيّ أو البرامج المعتمدة، لا يقرّرها الفلسطينيون وحدهم، وإنما تساهم في صياغتها جملةٌ من العوامل والأطراف، تبدأ بإسرائيل والدول العربيّة والإقليميّة، وتنتهي بالأطراف المؤثّرة في القرار الدوليّ، خصوصًا الولايات المتحدة. وقد كان واضحًا، منذ مؤتمر مدريد بداية تسعينيّات القرن الماضي على الأقلّ، أنّ هناك قرارًا عربيّاً ودوليّاً بمنع تطوير المنظّمة أو بإيجاد منظّمة بديلة أو موازية؛ فلقد كان على المنظّمة أن تبقى قائمةً وضعيفةً حتى توقّع باسم الشعب الفلسطينيّ اتفاقَ التسوية الذي يمكن التوصلُ إليه. ويبدو أنّ هذا القرار ما زال ساريًا حتى اليوم، وإنْ كان قابلاً للتعديل، ولا سيّما بعد اندلاع الثورات والانتفاضات العربيّة، المفتوحةِ على كافة الاحتمالات، بما في ذلك إعادةُ إنتاج «سايكس ـ بيكو» جديد. وهذا يعني أنّ المنظّمة لا يمكنها التقدّمُ على طريق الإصلاح الجدّيّ إلا إذا توافرتْ إرادةٌ حاسمةٌ لكسر القرار الدوليّ، أو تغيّرت المعطياتُ والحقائقُ الماثلة، أو تنازلت القوى الفلسطينيّة المتنازعة عن مطالبها الفئويّة فغلّبت المصلحةَ الوطنيّة العليا واتفقتْ على قواسم وطنيّة مشتركة ضمن شراكةٍ حقيقيّةٍ وعلى أساسٍ ديمقراطيّ.

دمشق

مأمون الحسيني

كاتب فلسطينيّ.